

## استكمال المرحلة الأولى من مشروع الكورنيش على ساحل أبين



140 مليون ريال يتمويل حكومي، حيث تربط الطريق قرية الشيخ عبدالله بمدينة زنجبار بعاصمة المحافظة ومنها ببقية المدن والقرى الأخرى.

استكملت الاعمال التنفيذية للمرحلة الأولى من مشروع كورنيش قرية الشيخ عبدالله بمديرية زنجبار بمحافظة أبين والواقعة على ساحل البحر العربي.

وتشمل المرحلة الأولى من المشروع البالغة تكلفتها 73 مليون ريال بتمويل حكومي، بناء كورنيش سباحي في منطقة الشيخ عبدالله وطريق اسفلتية. وذكر الاخ صالح شيخ مدير عام الاعمال العامة والطرق بالمحافظة انه تم انجاز الطريق الاسفلتية بطول 7 كم، وبتكلفة اجمالية بلغت

## «يمن موبايل» تباع 70% من اسهم الاكتاب

الى اصدار شهادات الاسهم والصكوك لكافة المساهمين. وكانت يمن موبايل قد بدأت عملية الاكتتاب العام نهاية شهر يوليو الماضي بهدف بيع 17 مليوناً و403 الف و208 اسهم من اجمال حجم الاسهم لرأس المال البالغة 86 مليون سهم برأس مال كلي تصل الى 43.2 مليار ريال. ووزعت الشركة الحصص المخصصة للاكتتاب 500 ريال للسهم الواحد بواقع 15% للأفراد و15% للهيئات وصناديق التقاعد والمعاشات الحكومية و10% للموظفين العاملين بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والمؤسسات التابعة لها، و5% للبنوك والشركات الخاصة على ان تحتفظ الدولة بملكية الحصص المتبقية البالغة 50%.

قالت شركة «يمن موبايل» للهايف المحمول انها باعت منذ بدء الاكتتاب وحتى 12 أكتوبر الجاري ما يزيد عن 70% من اجمالي اسهم الشركة التي اعلن في وقت سابق عن تحويلها الى شركة مساهمة.

وقال المهندس محمد الذهاني المدير التنفيذي لشركة يمن موبايل ان الاسهم المباعة بلغت 12 مليوناً و400 الف و500 سهم، مشيراً الى انه تم تمديد فترة الاكتتاب حتى يتم استكمال بيع كافة الاسهم.

واوضح انه تم بناء قاعد خرسانية لأرضية الكورنيش بارتفاع ثلاثة امتار عن مستوى سطح البحر.

العدد  
1320

الاثنين  
16 أكتوبر - 2006

الميثاق  
16 أكتوبر - 2006

الاثنين  
16 أكتوبر - 2006

الاثنين  
16 أكتوبر - 2006

الاثنين  
16 أكتوبر - 2006

الاثنين  
16 أكتوبر - 2006

## إعادة هيكلة قطاع الكهرباء ولشرك القطاع لخص في أنشطة الكهرباء المختلفة

# محطات جديدة لتوليد الكهرباء تعتمد على الغاز الطبيعي



### نمو الطلب

وتعد الطاقة الكهربائية أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في تنشيط الاستثمار وتحقيق التنمية البشرية وتنمية القطاع الصناعي والخدمات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن دورها غير المباشر في خلق فرص العمل والتخفيف من الفقر بما في ذلك الأعباء على المرأة لاسيما في الريف، ورغم الجهود المبذولة خلال السنوات الخمس الماضية إلا أن مستويات التغطية من الشبكة العامة للكهرباء لم تتجاوز 42% من إجمالي السكان و15% في الريف بسبب نمو الطلب بمتوسط سنوي 7% الناتج عن ربط المدن الثانوية وبعض مناطق الريف بالشبكة العامة، بالإضافة إلى متطلبات النمو الطبيعي للسكان والأنشطة الاقتصادية.

وتتألف المنظومة الكهربائية الحالية بطاقة 1040 محطات من نظامين أساسيين هما الشبكة الموحدة ونظام التوليد المستقل، وتتكون الشبكة الموحدة من محطات بخارية وأخرى تعمل بالديزل بقدرة تشغيلية إجمالية 774 محطات، ويقدر إجمالي العجز بحوالي 788 محطات في عام 2005م، وينسب 25% من إجمالي العجز الطبيعي، الأمر الذي يبرز أهمية زيادة القدرات التوليدية بشكل كبير لمواجهة الزيادة المستمرة فيه.

وتؤكد البيانات ان استهلاك الكهرباء قد ارتفع بمتوسط سنوي 10% خلال الفترة 2001-2005م، شكل الاستهلاك المنزلي 60% منه والصناعي والتجاري 20% ومع ذلك بقي متوسط استهلاك المشترك من الطاقة الكهربائية عند 235 كيلووات في الشهر في عام 2005م، وهو ما يقل كثيراً عن المتوسط الإقليمية والعالمية.

### صعوبات

وأكد التقرير ان الوضع الراهن يعكس مجموعة صعوبات تواجه قطاع الكهرباء أبرزها تقادم محطات التوليد وشبكات التوزيع ونبات القدرة التوليدية منذ أكثر من عقدين، باستثناء زيادة محدودة في المحطات المسبقة والإسعافية عن طريق تركيب مولدات بالديزل أو المازوت والتي عادة ما تكون غير موثوقة اقتصادياً وبيئياً، لذلك تعاني المنظومة الكهربائية من تدني كفاءة التوليد والتوزيع التي تظهر في ارتفاع الفاقد بحدود 30% متجاوزة النسبة المتعارف عليها دولياً وإن كانت قد بلغت 38% عام 2001م.

وتعاني المؤسسة العامة للكهرباء كذلك من مشكلات مؤسسية وفنية وإدارية ومن عجز مالي مزمن يفرض استمرار دعم الموازنة الحكومية لأنشطة القطاع، وما زالت مشاركة القطاع الخاص في نشاط الكهرباء محدودة، بالإضافة إلى غياب الرؤية بشأن تعزيز التغطية الكهربائية في المناطق الريفية. وقد بدأت الحكومة في عام 2005م إنشاء أول محطة لتوليد الكهرباء تعتمد على الغاز في محافظة مارب بقدرة 340 ميجاوات كمرحلة أولى، ويجري التفاوض مع عدد من الشركات الدولية لإقامة محطات غازية أخرى لمعالجة فجوة الطلب القائمة في قطاع الكهرباء على المدى المتوسط والبعيد.

### مصادر جديدة

وباتي اهتمام الحكومة بتوليد الطاقة الكهربائية

### 69 مليار ريال قيمة الصادرات السمكية عبر منفذ حرص

بلغ إجمالي حجم الصادرات السمكية من اليمن عبر منفذ حرص البري بمحافظة حجة خلال الأشهر التسعة الماضية من العام الجاري نحو 27 ألفاً و222 طناً بقيمة 6 مليارات و955 مليوناً و899 ألف ريال، بزيادة عن نفس الفترة من العام الماضي بقيمة 1968 طناً بقيمة 500 مليون ريال.

وأوضح المهندس أحمد محمد طالب مدير عام مكتب الثروة السمكية بالمحافظة في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن هناك توجهات من قبل الوزارة لتأمين احتياجات السوق المحلية من الأسماك والعمل على تعزيز عمليتي الأصداد والتصدير بالشكل المطلوب.

مشيراً إلى أن التطور الذي يشهده هذا القطاع بالمحافظة والاممية التي يشكلها انجاز مشروع ميدى السمكي والتجاري الذي يجري العمل فيه حالياً لتحسين ظروف الصيادين وجذب المستثمرين في مجال الأصداد والسياحة بصورة فاعلة.

### في المدن الرئيسية وسوموي-

وضمن سياساتها وإجراءاتها الجديدة بدءاً من العام الجاري ستقوم الحكومة بإزالة الشبكات العشوائية وتغيير نظام الجهد وتخفيف الأحمال على خطوط لضمان استمرار الخدمة ومعالجة الاختناقات القائمة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في أنشطة توليد الطاقة وإصدار قانون ينظم ذلك، وإعداد استراتيجية كهربة الريف وتنفيذ المشاريع وفقاً للأولوية ووضع الضوابط اللازمة لضمان استمرارية تشغيل تلك المشاريع في المستقبل، إلى جانب توسيع المشاركة المحلية والأهلية في تنفيذ مشاريع الكهرباء وإدارتها وتأمين تشغيلها وصيانتها وبما يكفل حسن استغلالها وتطويرها، وتاهيل وتدريب الكادر الإداري والفني ورفع مستوى كفاءته وقد تبنت الحكومة استراتيجية إصلاح قطاع الكهرباء وتنميتها والتي تركز على تحول دور الدولة من مشغل إلى راسر للسماسات واتجاهات التطور، ووفقاً لذلك تؤكد الاستراتيجية على إشراك القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة من توليد ونقل وتوزيع من خلال عقود إدارة وتشغيل أو عقود شراكة وفق نظام المنتج المستقل للطاقة، تظل التناقص والسماح بإقامة شركات جديدة للإنتاج والتوزيع، فضلاً عن إيجاد بيئة تنافسية ومنظمة في قطاع الكهرباء من خلال إصدار قانون الكهرباء واعتماد لوائح ترغ مستوى الخدمة للمستهلكين والعدالة لكل المشاركين في نشاط القطاع.

### 142 مشروعاً بتكلفة 6,1 مليار ريال في محافظة عدن عام 2007م

بلغ عدد المشاريع الممتدة في البرنامج الاستثماري للعام المالي القادم 2007م في محافظة عدن 142 مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها 6 مليارات و716 مليوناً و222 ألف ريال منها 80 مشروعاً قيد التنفيذ و57 مشروعاً جديداً موزعة على مختلف القطاعات الخدمية الهامة.

وتشمل تلك المشاريع 45 مشروعاً في قطاع التربية والتعليم بتكلفة قدرها 221 مليون و888 ألف ريال، و6 مشاريع في مجال التعليم الفني بتكلفة 42 مليون و129 ألف ريال، و21 مشروعاً في مجال الصحة والسكان بتكلفة 401 مليون و200 ألف ريال، و39 مشروعاً في مجال الأشغال العامة والطرق بتكلفة 5 مليارات و115 مليوناً و76 ألف ريال، و5 مشاريع في مجال الشباب والرياضة بتكلفة 122 مليوناً و500 ألف ريال. بالإضافة إلى مشاريع في مجال الإدارة المحلية بتكلفة 190 مليون ريال، وثلاثة مشاريع قيد التنفيذ في مجال التخطيط والتعاون الدولي ومشروع واحد في مجال الخدمة المدنية والتأمينات



تهل علينا الذكرى العظيمة، 14 أكتوبر المباركة والشعب يجني ثمار نضال أبنائه في ربوع الوطن كافة.. وبهذه المناسبة الوطنية العظيمة يسرنا ان نتقدم بالتهاني القلبية الصادقة.. إلى فخامة الأخ/  
**علي عبدالله صالح** - رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام  
باني النهضة الوطنية الحديثة ومجسد أهداف ثورته ومبادئها على واقع الوطن المعطاء.. وإلى أبناء شعبنا كافة.. وكل عام وأنتم بخير  
**د. احمد قاسم العنسي - مدير عام هيئة مستشفى الثورة النموذجي**  
**د. عبد الكريم الخولاني - نائب المدير العام**  
**وكافة موظفي الهيئة**

